



الجمهورية العربية السورية

رئاسة مجلس الوزراء

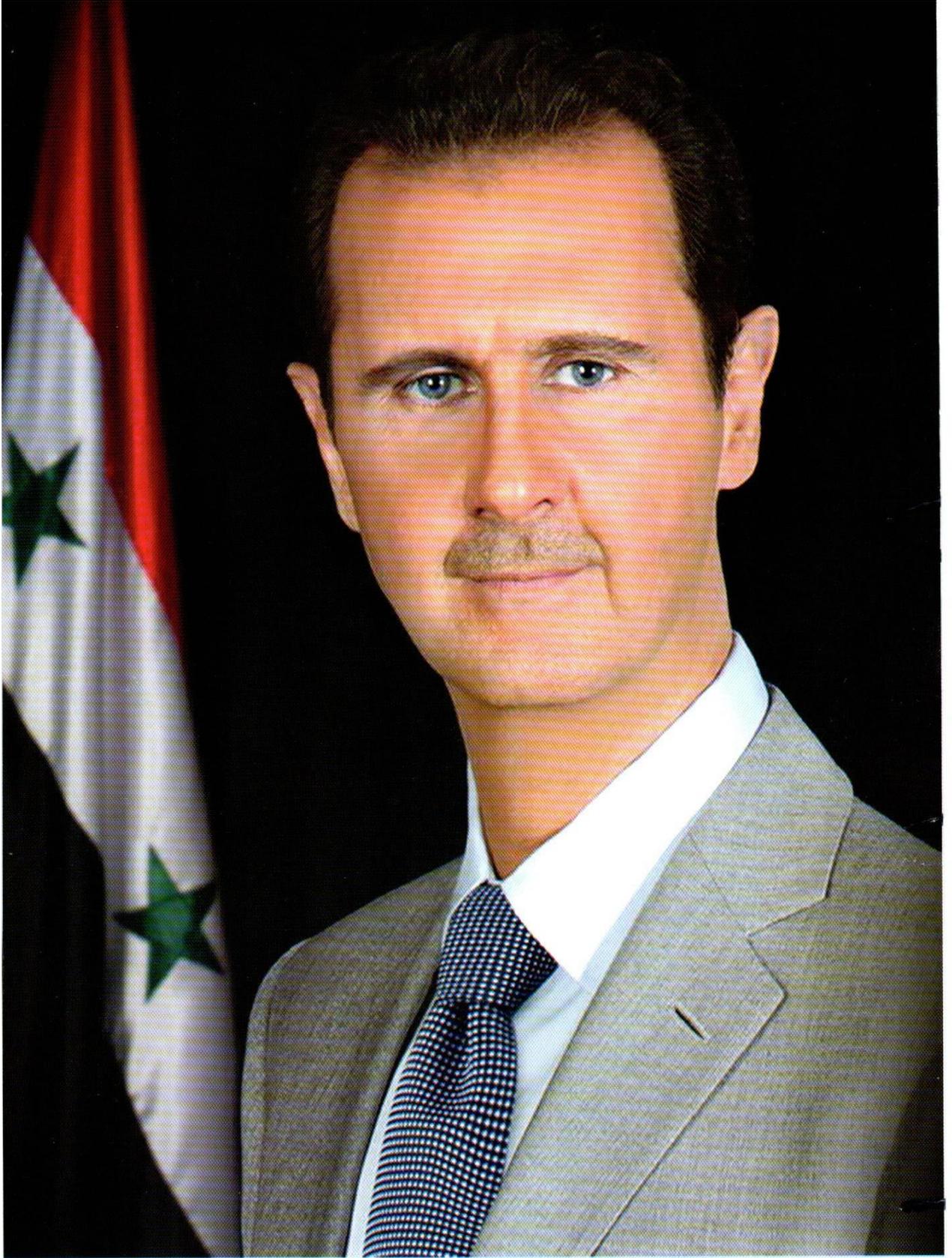
الجهاز المركزي للرقابة المالية

ملخص

التقرير السنوي

حول نتائج أعمال الجهاز المركزي للرقابة المالية

لعام ٢٠٢٢



السيد الرئيس بشار الأسد
رئيس الجمهورية العربية السورية

رؤية الجهاز المركزي للرقابة المالية

الجهاز المركزي للرقابة المالية مؤسسة رقابية نموذجية مستقلة يُحتذى بها
تساهم في الحفاظ على المال العام وإحداث فرق في حياة المواطنين

يطمح الجهاز المركزي بأن يكون مؤسسة رقابية نموذجية مستقلة من خلال تحقيق الغاية أو الهدف المرجو من إحداثه والمتمثلة في ضبط استخدام الموارد العامة بكفاءة وفعالية لصالح المواطنين، وأن يكون قدوة للجهات العامة الأخرى لناحية تعزيز الشفافية والحفاظ على المصداقية ومكافحة الفساد وتعزيز ثقة الجمهور ومساعدة الحكومة على تعزيز الأداء بالشكل الذي يساهم في الحفاظ على المال العام وإحداث فرق في حياة المواطنين.

مهمة الجهاز المركزي للرقابة المالية

الجهاز المركزي للرقابة المالية يعمل على تحقيق رقابة فعالة على أموال الدولة ومتابعة أداء الأجهزة التنفيذية الإدارية والاقتصادية لمسؤولياتها من الناحية المالية ويختص بتدقيق حساباتها وتقديم تقارير وآراء مهنية فنية موضوعية إلى الأطراف ذات العلاقة.

تتمثل مهمة الجهاز من تحقيق رقابة فعالة على أموال الدولة وضمان استخدام الموارد المتاحة بكفاءة وفعالية ضمن الانظمة والقوانين النافذة والعمل على متابعة أداء الجهات العامة لمسؤولياتها من الناحية المالية وتدقيق حساباتها وتقديم تقارير فنية إلى الأطراف ذات العلاقة.

قيم الجهاز المركزي للرقابة المالية

السرية المهنية

حيث يجب على العاملين الفنيين في الجهاز المركزي الالتزام بعدم إفشاء أية معلومات يحصل عليها أثناء العملية الرقابية لأي طرف آخر إضافة إلى عدم إفشاء تلك المعلومات لغير المعنيين ولو كانوا من العاملين في الجهاز، والمحافظة على سرية الوثائق والتصريحات وبيانات المراجعة والتدقيق بما فيها النتائج والتوصيات لحين اعتمادها أصولاً من الإدارة المختصة، وعدم تسليم أو نسخ الوثائق الخاصة بأصحاب الشكاوي أو مرفقاتها للجهات العامة الخاضعة للرقابة أو للغير أو تداول البلاغات والوثائق التي ترد إلى الجهاز المركزي بغاية فحصها وتدقيقها، والالتزام بعدم المشاركة بأيّة تصريحات أو خطابات أو مؤتمرات صحفية بشأن مسائل تتعلق بعمل الجهاز المركزي دون الحصول على إذن مسبق من رئيس الجهاز أو من يفوضه بذلك .

الشفافية

على الجهاز المركزي الإعلان عن مهمته وقضاياه الرئيسية وسياساته والمعايير المطبقة لديه وهذا يوجب على العامل الفني بأن يكون قدوة للآخرين في مجال تطبيق الأنظمة والقوانين وقبول مبدأ المساءلة في حدودها، والالتزام بالمعلومات التي تعرض والتي يحصل عليها العامل الفني دون حذف أي شيء منها أو تجاهل مستندات قد تؤثر على النتائج، وعرض أي ضغوط قد يتعرض لها العامل الفني على رئاسة الجهاز المركزي عن طريق إدارته وأن تكون المصلحة العامة هي غايته الأساسية، وأن يعلن للجهة الخاضعة للرقابة عن طبيعة وموضوع المهمة المكلف بها إضافة إلى التعامل بشفافية مع الآخرين أثناء أداء العمل بعيداً عن أية اعتبارات ذات صلة بالقرابة أو الصداقة أو بالمفاهيم النفعية ودون تمييز والتفديد بالصلاحيات الممنوحة له بموجب القوانين وإجراءات العمل المعتمدة وفق التعليمات الصادرة عن الجهاز.

النزاهة

على موظفي الجهاز المركزي التصرف بما هو صحيح وعادل وبعيداً عن الأهواء والمصالح الشخصية وهذا يتطلب منهم :

الالتزام بمعايير التدقيق المعمول بها والمعايير الأخلاقية المتعارف عليها نصاً وروحاً، والالتزام بأعلى مستوى لمعايير السلوك المهني أثناء أداء العمل وفي علاقاته مع موظفي الجهات العامة الخاضعة للرقابة والابتعاد عن الشبهات للحفاظ على مبدأ الثقة، والامتناع عن اختيار مهام رقابية لأسباب تتعلق بتحقيق مصالح شخصية ومنافع خاصة أو للإضرار بأشخاص أو جهات معينة والابتعاد عن التوسط والمحسوبية، وعدم المشاركة عمداً في أي نشاط غير مشروع أو ارتكاب أي فعل يُعد معيباً للجهاز المركزي ويسئ إلى سمعته أو سمعة من يمارس مهنة الرقابة والتدقيق عموماً.

الاهداف الاستراتيجية

الهدف الأول :

السعي لنيل استقلالية الجهاز المركزي للرقابة المالية

الهدف الثاني :

تطوير القدرات المؤسسية

الهدف الثالث:

كسب ثقة الجمهور والجهات الخاضعة لرقابة الجهاز

الهدف الرابع :

ضمان جودة العمل الرقابي واستدامته

كلمة رئيس الجهاز المركزي للرقابة المالية

إن نجاح أي عمل يبنى أساساً على الانطلاق من التخطيط الاستراتيجي الصحيح والعلمي والقابل للتطبيق العملي .

وبناءً على ذلك تم إعداد الخطة الاستراتيجية للجهاز المركزي للرقابة المالية عن الفترة الزمنية ٢٠٢٢-٢٠٢٦ بعد أن تم تقييم وتحليل واقع عمل مؤسسة الجهاز المركزي بالتنسيق والتعاون مع المنظمة العربية للأجهزة العليا للرقابة والمحاسبة (أرابوساي) وبإشراف مبادرة تنمية المنظمة العالمية للأجهزة العليا للرقابة والمحاسبة (أنتوساي) والمتمثلة ب (IDI) .

واستجابة من الجهاز المركزي وحرصاً منه على وضع رؤية واضحة لتطوير عمله الرقابي وبما ينسجم مع المعايير الدولية قمنا بتشكيل عدة فرق متخصصة من كوادر الجهاز لإعداد تلك الخطة الاستراتيجية تلاها تشكيل فريق الإدارة الاستراتيجية المعني بتنفيذ تلك الخطة ووضعها موضع التنفيذ والتطبيق الفعلي لمخرجاتها.

ويعتبر عام ٢٠٢٢ عام الانطلاق بتنفيذ تلك الخطة الاستراتيجية وفق المراحل الزمنية المحددة لها .

هدفنا الأساسي كمؤسسة رقابية هو الحفاظ على المال العام من الهدر والضياع والتعدي إضافة لدورنا في مكافحة الفساد وكشف حالات الإساءة للمال العام ومحاسبة كل من تورط بذلك متمثلين توجيه السيد الرئيس بشار الأسد في هذا المجال ولن نتوانى عن اتخاذ الإجراءات القانونية بحق المرتكبين لجرائم الفساد والذي يعتبر بمستوى خطورة الإرهاب لآثاره المدمرة على الاقتصاد الوطني وقد قمنا بما يمليه علينا الواجب الوظيفي والواجب الوطني .

وهذا التقرير الذي بين أيدينا يلخص ما تم إنجازه خلال العام الفائت ، مع الإشارة إلى أن المخرجات والنتائج التي تم إدراجها ضمن هذا التقرير لا تعطي الصورة الكاملة عن دور الجهاز المركزي في عملية المراجعة والرقابة والمحاسبة فوجود مفتشي الجهاز المركزي لدى

الجهات العامة الخاضعة للرقابة وخلال تنفيذ المهام الدورية يحدّ بشكل كبير من ارتكاب الأخطاء والتعدي على المال العام وضبط أعمال الجهات العامة آنياً وقبل وقوع الخطأ. رقابتنا لن تقتصر على مشروعية الإنفاق وحسب، فالإنفاق الذي يتم وفق القوانين والأنظمة النافذة قد لا يكون ذا جدوى إذا ما تم النظر إليه من منظور الكفاءة والفعالية و الاقتصادية ، حيث أن الجدوى من الإنفاق هي محط اهتمامنا وهي الأهم أثناء تقييم الانجاز ، إضافة إلى إيلاء جانب الإيرادات الأهمية اللازمة أثناء القيام بأعمالنا ونعتبر أن التقصير في تحقيق الإيرادات هو بمستوى خطورة هدر النفقات لما قد يسببه من فوات المنفعة على خزينة الدولة وإضراراً بالمال العام .

وحرصاً منا على الاستفادة من مخرجات ونتائج أعمالنا قمنا بإبلاغ السادة الوزراء بنسخة عن أهم الملاحظات المشاهدة على أعمال الجهات العامة التابعة لهم إضافة إلى أهم القضايا التحقيقية التي تم إنجازها لدى تلك الجهات وذلك بهدف منع تكرار تلك المخالفات مستقبلاً واتخاذ ما يلزم من إجراءات لمعالجة الملاحظات المسجلة على أعمال الجهات التابعة لهم ، آمليين أن نكون قد وفقنا بذلك .

أخيراً :

نعاهد الله والوطن وسيد الوطن السيد الرئيس بشار الأسد بأن نبقي الجند الأوفياء لخدمة المصلحة الوطنية العليا ومحاسبة كل من يتعدى على المال العام ، أو يسيء استخدامه أو يساهم في هدره خلافاً للغايات التي رصد من أجلها سواءً عن طريق اساءة استخدام السلطة أو الاهمال أو المخالفة المقصودة للقوانين والأنظمة النافذة ، فالقانون هو سيد أصحاب المناصب وليس العكس .

والله ولي التوفيق

التعريف بالجهاز المركزي للرقابة المالية

١- صدر المرسوم التشريعي رقم /٦٤/ لعام ٢٠٠٣ المتضمن قانون الجهاز المركزي للرقابة المالية حيث تم تحديد مهام وصلاحيات الجهاز وعرف الجهاز بأنه هيئة رقابية مستقلة ترتبط برئيس مجلس الوزراء الأمر الذي ساهم في تطوير عمله وأداءه .

٢- يهدف الجهاز حسب المادتين (٣ و٢) من قانونه إلى تحقيق رقابة فعالة على أموال الدولة ومتابعة أداء الأجهزة التنفيذية الإدارية والاقتصادية لمسؤولياتها من الناحية المالية ويختص بتدقيق حساباتها ويمارس اختصاصه على الجهات التالية :

(أ) الوزارات والإدارات والهيئات العامة ذات الطابع الإداري والجهات التابعة لها والوحدات الإدارية المحلية ومديريات الأوقاف والوحدات الحسابية المستقلة .

(ب) المؤسسات والشركات والمنشآت العامة ذات الطابع الاقتصادي والوحدات الاقتصادية التابعة لها .

(ج) أي جهة أخرى تقوم الدولة بإعانتها أو ضمان حد أدنى للربح لها .

(د) المؤسسات والشركات التي تساهم الدولة في رأسمالها بما لا يقل عن (٢٥%) كحد أدنى وبما لا يتعارض مع صكوك إحداثها .

(هـ) الجهات التي تنص صكوك إحداثها على خضوعها لرقابة الجهاز .

٣- يباشر الجهاز في مجال الرقابة عدة اختصاصات إستناداً للمادة /٤/ من قانونه ومنها :

(أ) مراقبة حسابات مختلف أجهزة الدولة في ناحيتي الإيرادات والنفقات ومراجعة الحسابات خارج الموازنة والقروض والتسهيلات الائتمانية .

(ب) الرقابة المسبقة لقرارات وحسابات المعاشات وتعويضات التسريح ومبالغ التأمين والإعانات والمراسيم والقرارات الخاصة بشؤون العاملين في الجهات العامة

(ج) مراقبة قيود المستودعات وفحص دفاترها وسجلاتها ومستندات التوريد والصرف والتلف وفحص سجلات الدفاتر ومستندات التحصيل والصرف وكشف حوادث الاختلاس والإهمال .

(د) مراجعة الحساب العام للموازنة العامة للدولة والهيئات العامة الإدارية والوحدات المحلية والأوقاف والحسابات والميزانيات الختامية لمؤسسات وشركات القطاع العام الاقتصادي

(هـ) تدقيق المنح والإعانات والهبات المقدمة من الدول والمنظمات الدولية والإقليمية .

(و) رقابة الكفاية والأداء وكفاءة استخدام المواد ومراجعة السجلات المقرر إمساكها للخطط الاقتصادية والاجتماعية ومتابعتها .

(ز) يمارس الجهاز عمله بطريقة التدقيق والمراجعة والتفتيش من تلقاء نفسه أو بناء على طلب أو إخبار.

٤- يتألف الجهاز المركزي من :

(أ) المجلس الأعلى للرقابة المالية ز

(ب) الإدارات الفنية التالية :

❖ إدارة الرقابة المالية على جهات القطاع العام الإداري .

❖ إدارة الرقابة المالية على جهات القطاع العام الاقتصادي .

❖ إدارة الرقابة على صكوك العاملين في الدولة .

❖ وتتألف كل إدارة فنية من عدة إدارات فرعية .

(ج) المديریات المركزية .

(د) فروع الجهاز المركزي في المحافظات

٥- يباشر مفتشي الجهاز عملهم في مقره أو مقر الجهة الخاضعة لرقابته وذلك بطريقة الرقابة المسبقة والرقابة الشاملة أو الرقابة الانتقائية والمراجعة المسبقة لصكوك العاملين قبل مباشرتهم ويعتبر جميع العاملين في الجهات الخاضعة لرقابته مسؤولين أمامه من الناحية المالية ويخضعون لتفتيشه ومراقبته .

٦- يتولى الجهاز المركزي التحقيق في المخالفات المالية كافة والإدارية والاقتصادية والجزائية والتي ينجم عنها آثار مالية وتبلغ نتائج التحقيق إلى الجهات المعنية لتنفيذها خلال شهر وفي حال وجود جرم جزائي تحال نتائج التحقيق إلى القضاء المختص .
أما المخالفات التي تتعلق بأصحاب المناصب يتم رفعها إلى السيد رئيس مجلس الوزراء.

٧- للجهاز المركزي الحق في الاستماع للشهود والتحقيق مع العاملين وغير العاملين وكف يدهم عن العمل والحجز على الأموال والاستعانة بالقوة الإجرائية وعلى المفتشين أن يسلكوا مسلك القاضي في أداء وظائفهم

ملخص المبالغ المكتشفة خلال عام ٢٠٢٢

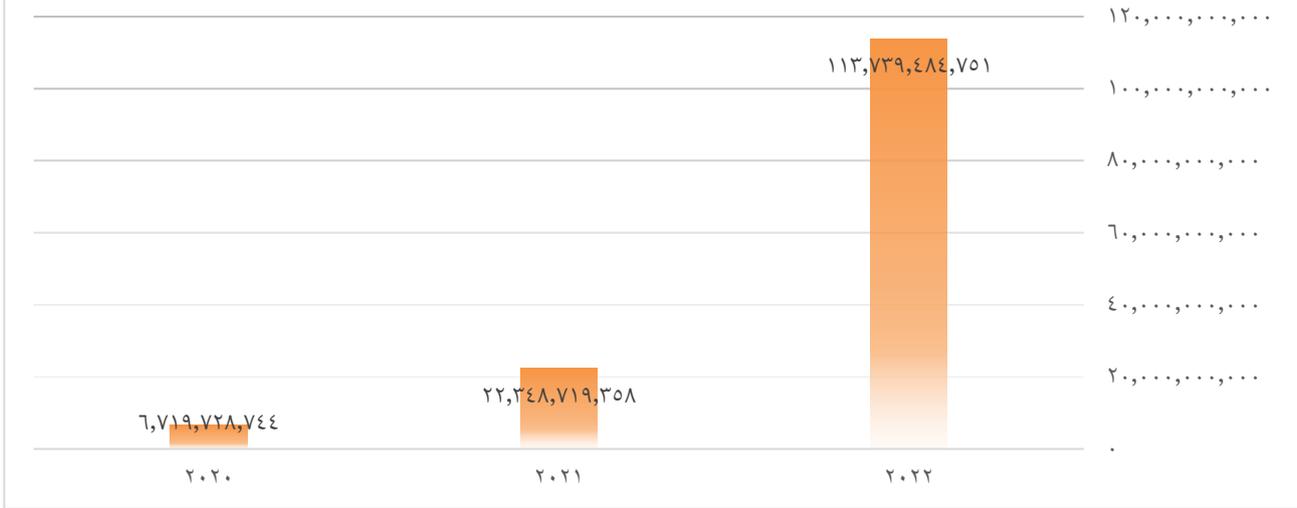
❖ جدول باجمالي المبالغ المكتشفة والمطلوب استردادها والمستردة خلال عام ٢٠٢٢

| المبالغ المكتشفة والمطلوب استردادها | | المبالغ المكتشفة والمطلوب استردادها | | المبالغ المكتشفة والمطلوب استردادها | | الادارة /الفرع |
|-------------------------------------|-----------|-------------------------------------|--------|-------------------------------------|--------|--|
| ل.س | دولار | ل.س | دولار | ل.س | دولار | |
| ٩,٤٤٥,٧٢٦,١٤٥ | ٨٧٣,١٠٠ | ٨٩,٦٢٨ | | ٣,٦٢٥,٧٣٦,٩١٣ | ٢١٦٢٨ | القطاع الاقتصادي |
| ٦,٦٨١,١٩٩,٧٨٦ | ٨١٤,٤٧٩ | ١٦١,١٣٣ | | ١,٣١٧,٢٢٥,١٣٤ | | القطاع الاداري |
| ٨٨,٧٦٥,٨٥٥,٤١٦ | | | | ٢,١٣٤,٤٥٢,١١٩ | | مديرية التحقيق |
| ١٠٤,٨٩٢,٧٨١,٣٤٧ | ١,٦٨٧,٥٧٩ | ٢٥٠,٧٦١ | ١٠,٥٣٦ | ٧,٠٧٧,٤١٤,١٦٦ | ٢١,٦٢٨ | المجموع |
| ٧,٦٣١,٢٣٢,٢٣٨ | | | | | | معادل مبالغ الدولار بالبيرة السورية |
| ١,٢١٥,٤٧١,١٦٦ | | | | | | معادل مبالغ اليورو بالبيرة السورية |
| ٦,٩٦٠,٨١٩ | | | | | | معادل مبالغ يوان بالبيرة السورية |
| ١١٣,٧٣٩,٤٨٤,٧٥١ | ١,٦٨٧,٥٧٩ | ٢٥٠,٧٦١ | ١٠,٥٣٦ | ٧,٠٧٧,٤١٤,١٦٦ | ٢١,٦٢٨ | اجمالي المبالغ المكتشفة والمطلوب استردادها والمستردة |

- نورد مقارنة للمبالغ المكتشفة لثلاث سنوات بالليرات السورية :

| البيان | ٢٠٢٢ | ٢٠٢١ | ٢٠٢٠ |
|-------------------------------------|-----------------|----------------|---------------|
| المبالغ المكتشفة والمطلوب استردادها | ١١٣,٧٣٩,٤٨٤,٧٥١ | ٢٢,٣٤٨,٧١٩,٣٥٨ | ٦,٧١٩,٧٢٨,٧٤٤ |

المبالغ المكتشفة والمطلوب استردادها



الرقابة الشاملة

قام الجهاز المركزي للرقابة المالية بمهمة الرقابة الشاملة على بعض الوزارات وفق الآتي :

❖ الرقابة الشاملة على عقود وزارة الكهرباء والجهات التابعة لها وتم تنفيذ المهمة وصدر التقرير رقم ١٨/٣٥٧ ص تاريخ ٢٠٢٢/١١/٩ وتم إبلاغه للسيد وزير الكهرباء بموجب كتابنا رقم ١-٨/٣٦٤ ص تاريخ ٢٠٢٢/١١/١٤ ويتم حالياً متابعة تنفيذ الملاحظات المدرجة في التقرير من قبل مديريات الجهاز .

❖ الرقابة الشاملة على كافة مستودعات وزارتي الصحة والتعليم العالي والجهات التابعة لها وصدر التقرير رقم ٢٣١/و.أ.ص المتضمن نتائج الرقابة على مستودعات وزارة التعليم العالي والجهات التابعة لها وتم إبلاغه للسيد الوزير بموجب كتابنا رقم ٢٣٢/و.أ.ص تاريخ ٢٠٢٢/١١/٢٩ وتتابع الإدارات المعنية حالياً تنفيذ الملاحظات الواردة بالتقرير مع الوزارة والجهات التابعة لها .

- كما صدر التقرير رقم ٢٧٦/و.أ.ص تاريخ ٢٠٢٢/١٢/٦ المتضمن نتائج الرقابة على مستودعات وزارة الصحة والجهات التابعة لها وتم إبلاغه للسيد وزير الصحة بموجب كتابنا رقم ٢٦٨/و.أ.ص تاريخ ٢٠٢٢/١٢/٦ . وتقوم المديريات المختصة بمتابعة تنفيذ ماورد بالتقرير من ملاحظات وتوصيات .

❖ الرقابة الشاملة على إيرادات واستثمارات وزارة التجارة الداخلية :

كما تم اصدار التقرير رقم ٤٣ / و. ق تاريخ ٢٠٢٣/٢/٢٠ والمتضمن الرقابة الشاملة على إيرادات العقارات والاستثمارات العائدة للجهات التابعة لوزارة التجارة الداخلية وحماية المستهلك - المؤسسة السورية للتجارة وفروعها في المحافظات والنتائج والتوصيات التي خلص إليها التقرير وتم ارسالها للسيد الوزير للمعالجة وتنفيذ التوصيات .

❖ التوجه خلال تنفيذ خطة عام ٢٠٢٢ بالتركيز على جانب الإيرادات وتحليل الحسابات المتعلقة بها ودراستها لتحديد الانحرافات وبيان اسبابها ومقترحات معالجتها .

❖ اتخاذ كافة الإجراءات اللازمة لحصر وتحديد التراكم الرقابي والمحاسبي والتنسيق الكامل مع الوزارات المعنية لإنجازه وفق البلاغات والتعاميم الصادرة عن رئاسة مجلس الوزراء بهذا الشأن وإعطاء الأولوية للجهات التي أحدثت بموجب مراسيم خاصة ناتجة عن دمج بعض الجهات مع بعضها مثل (السورية للتجارة - السورية للحبوب) .

وفي هذا الإطار نشير إلى عقد اجتماعات متكررة مع المعنيين في وزارة التجارة الداخلية وحماية المستهلك وممثلي وزارة المالية وبحضور ممثلي الجهاز المركزي وتم إعداد واعتماد البرامج الزمنية لانجاز التراكم لدة الجهات التابعة لوزارة التجارة الداخلية وبأولوية وفق ما تضمنه قرار السيد رئيس مجلس الوزراء رقم ٨/م.و لعام ١٩٩٨ للوقوف على نتائج اعمال المؤسسات التابعة لها والمحدثة نتيجة دمج عدد من المؤسسات مع بعضها ،وتقوم الإدارات المختصة بمتابعة تنفيذ البرنامج الزمني وفق المد المحددة .

الرقابة على تنفيذ أهداف التنمية المستدامة

- تم تشكيل فريق الرقابة على أهداف التنمية المستدامة بموجب الامر الإداري رقم ٥٢ تاريخ ٢٠٢٢/٩/٤ .

وتم انجاز مهمة الرقابة على أنظمة الصحة العامة والمرنة والقوية (الغاية ٣.د) لموضوع تدقيق نظام الصحة العامة في الجمهورية العربية السورية من حيث القوة والمرونة والفعالية لضمان تمتع الجميع بانماط عيش صحية وبالرفاه لجميع الاعمار وذلك ضمن المشاركة بمبادرة (IDI) والانتوساي والاربوساي وصدار التقرير الرقابي رقم ٥٠٩/٥.٥ تاريخ ٢٠٢٣/١/١٩ وبلغ أصولاً للجهات ذات المصلحة .

نتائج أعمال ادارات وفروع الجهاز المركزي عن عام ٢٠٢٢

أولاً : ادارة الشؤون القانونية والفنية :

١- مديرية التحقيق المركزية :

- بلغت إجمالي المبالغ المكتشفة من قبل مفتشي الجهاز خلال تنفيذ خطة العمل التشغيلية السنوية مبلغاً وقدره / ٨٨,٧٦٥,٨٥٥,٤١٦ / ثمان وثمانون ملياراً وسبعمائة وخمسة وستون مليوناً وثمانمائة وخمسة وخمسون ألفاً وأربعمائة وستة عشر ليرة سورية وإجمالي المبالغ المستردة / ٢,١٣٤,٤٥٢,١١٩ / مليارين ومئة وأربع وثلاثون مليوناً وأربعمائة واثنان وخمسون ألفاً ومئة وتسعة عشر ليرة سورية .

علماً أن عدد التقارير المنجزة خلال العام ٢٠٢٢ هو / ٢١٣ / تقريراً تم اعتماد ١٦٣ منها والباقي البالغ / ٥٠ / تقريراً تمت معالجتها دون اصدار كتب اعتماد .

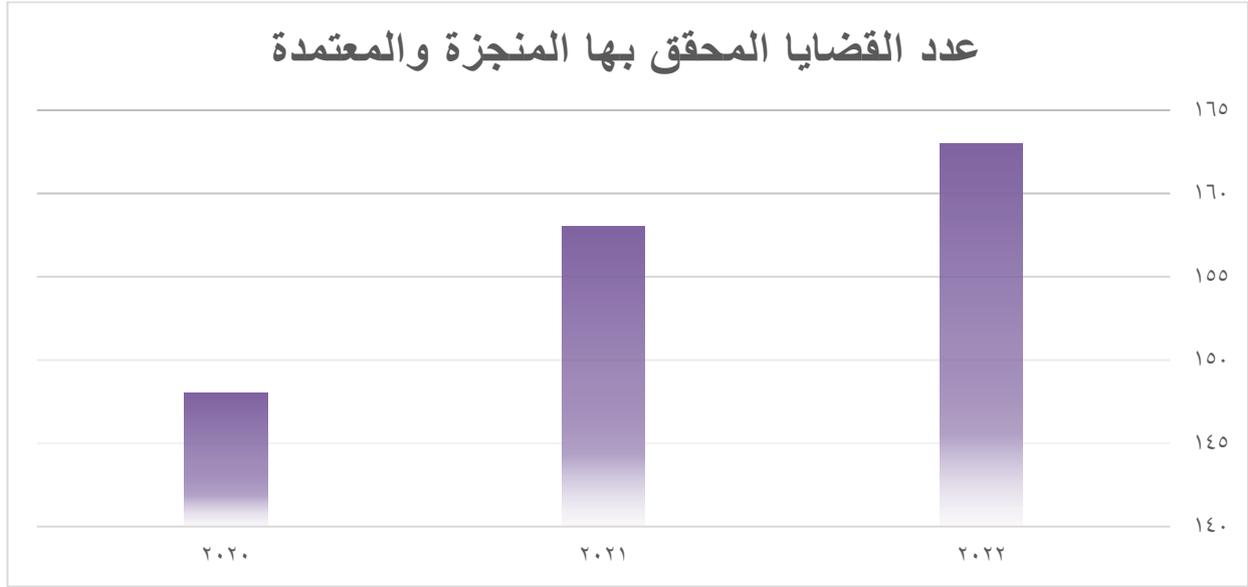
- بلغ عدد قرارات الحجز الاحتياطي الصادرة / ٣٢ / وعدد قرارات رفع الحجز / ٩١ / قرار لزوال اسبابها

وقد توزعت القضايا التحقيقية بين الوزارات وفق الجدول التالي :

| التسلسل | اسم الوزارة | عددالقضايا المحقق بها | اجمالي المبالغ المكتشفة خلال اعمال التحقيق(ل.س) | ملاحظات |
|---------|--|-----------------------|---|---------|
| ١ | وزارة الإدارة المحلية والبيئة | ٢٣ | ٣٨٤٠٩٥٤٠٤ | |
| ٢ | وزارة التجارة الداخلية وحماية المستهلك | ٢١ | ٤٢٦٤٠٣٨٧٠٢٦ | |
| ٣ | وزارة الصحة | ١٧ | ٢٦٩١٦٦٤٦٤ | |
| ٤ | وزارة التعليم العالي والبحث العلمي | ١٤ | ٤٣٧١٨٨٠٣٠ | |
| ٥ | وزارة التربية | ١٤ | ١٢٩٣٧٠٠٨٦٥ | |
| ٦ | وزارة الزراعة | ١٣ | ٧٥٨٣٥٦١٢٤٩ | |
| ٧ | وزارة المالية | ١٣ | ٥٢٧١٦٣٠١٠ | |
| ٨ | وزارة النفط والثروة المعدنية | ٨ | ٣٢٢١٩٩٣٦٢٧٦ | |
| ٩ | وزارة الموارد المائية | ٨ | ١٢٥٠٣٩٥١١ | |
| ١٠ | وزارة الصناعة | ٨ | ٢٥٢٠٣٩٣٨٢٤ | |
| ١١ | وزارة الاشغال العامة والإسكان | ٥ | ٥٣٨٩٤٨٣١ | |
| ١٢ | وزارة الاعلام | ٣ | ١٢٩٢٠٥٠٥٨ | |
| ١٣ | وزارة الدفاع | ٣ | ٣٩٥١٢٩٤٥ | |
| ١٤ | وزارة الكهرباء | ٢ | ١٢٨١٢٩٧٥ | |
| ١٥ | القيادة المركزية للحزب | ٢ | ٥٢٠٦١٩٨٢٥ | |
| ١٦ | وزارة الأوقاف | ١ | ٦٠٢٤٧ | |
| ١٧ | وزارة الاتصالات | ١ | لايوجد مبالغ | |
| ١٨ | وزارة الثقافة | ١ | لايوجد مبالغ | |
| ١٩ | وزارة الداخلية | ٣ | ٧٢٦٥٦٩٦ | |
| ٢٠ | وزارة العدل | ٣ | ١٨٥٢١٨٠ | |
| | الإجمالي العام | ١٦٣ | ٨٨٧٦٥٨٥٥٤١٦ | |

ونبيّن فيما يلي مقارنة لعدد القضايا التحقيقية المنجزة والمعتمدة خلال ثلاث سنوات :

| ٢٠٢٠ | ٢٠٢١ | ٢٠٢٢ | البيان |
|------|------|------|--|
| ١٤٨ | ١٥٨ | ١٦٣ | عدد القضايا المحقق بها المنجزة والمعتمدة |



٢ - مديرية الدراسات والمتابعة :

- قامت المديرية خلال عام ٢٠٢٢ بالمهام التالية :
- دراسة كافة المواضيع المطلوب عرضها على المجلس الأعلى للرقابة المالية من كافة النواحي انطلاقاً من الحرص على تطبيق القوانين والأنظمة النافذة وبما يحقق المصلحة العامة.
- دراسة الكتب والقرارات والإجراءات التي يطلب من المديرية دراستها لإبداء الرأي فيها قبل العمل بها.
- إعداد التعاميم التي تشمل خطة عمل المديريات في الجهاز وبيانات التقرير السنوي وبيانات التراكم الرقابي والمحاسبي وتتبع تنفيذ الخطة السنوية وغيرها من التعاميم التي تعرض عليها.
- كما تقوم بإعداد نسخ عن كافة القوانين والمراسيم والبلاغات والقرارات والتعليمات والكتب التي تصدر عن أجهزة الدولة وتوزيعها على المديريات الفرعية والمركزية والفروع بالجهاز.
- تبويب وحفظ وارشفة كافة التعاميم والكتب التي تصدر عن الجهات العامة والتي تحتاج إلى تعميم على المديريات الفنية بالجهاز للعمل بمقتضاها اثناء تنفيذ المهام الرقابية.
- إعداد الخطة السنوية لعام ٢٠٢٢ والتي تضمنت مجموعة من الخطط وفق الاتي : الخطة التشغيلية - خطة الرقابة الشاملة - خطة الرقابة الأتية - خطة الطوارئ - خطة التواصل
- وتم مناقشتها بجلسة المجلس الأعلى واعتمادها رسمياً وإبلاغها الى الادارات والفروع المختصة للبدء بتنفيذها وسيتم موافاة مديرية الدراسات بدراسة بشكل نصف سنوي بجدول تتبع التنفيذ على مستوى كافة الادارات والفروع ليتم دراستها وتقييم ماتم انجازه والوقوف على العقبات والصعوبات لاقتراح معالجتها.
- إعداد التقرير السنوي الشامل لأعمال الجهاز المركزي للرقابة المالية لدورة ٢٠٢٢ .
- إعداد المذكرة التفصيلية للتراكم الرقابي والمحاسبي وقرارات القبول واقتراح مايلزم لانجاز هذا التراكم.
- ارشفة مصفوفة العقود الواردة من الوزارات واحالتها الى الادارات المختصة في الجهاز لتحديد العقود ذات الأهمية النسبية الأكبر اثناء تنفيذ المهام وتدقيقها تدقيقاً شاملاً في حال اقتضى الأمر.

٣- مديرية الرقابة على مشروع الحساب الختامي للموازنة العامة للدولة :

- تم إنجاز قطع الحسابات وإعداد التقرير بشأنها للأعوام /٢٠١٩-٢٠٢٠-٢٠٢١/ وإبلاغه للسيد رئيس مجلس الوزراء وفق مانص عليه قانون الجهاز المركزي
- وقد تم إعداد نسخة من الحساب العام الإجمالي للدولة وتمت المطابقة مع مديرية الحسابات في وزارة المالية للأعوام /٢٠١٩-٢٠٢٠-٢٠٢١/ وإعداد التقرير بالفروقات بين القطع المعد في الجهاز المركزي والقطع المعد من قبل وزارة المالية.
- مناقشة قطع حساب السنوات /٢٠١٩-٢٠٢٠/ وأسباب تدني التنفيذ على المشاريع الاستثمارية.
- وصدرت قوانين إقرار الموازنة العامة للسنتين ٢٠١٩-٢٠٢٠ بعد مناقشتها بمجلس الوزراء ومجلس الشعب ، كما ان حسابات الموازنة العامة للدولة لعام ٢٠٢١ وتقرير الجهاز حولها أصبحت جاهزة وهي قيد استكمال إجراءات الإقرار ، وبذلك يكون الجهاز المركزي قد انجز كافة الموازنات المتراكمة سابقاً وأصبحت الحسابات العامة للدولة تقطع وفق احكام المادة /٨٢/ من الدستور.
- تنظيم الاعتمادات النهائية لعام /٢٠٢٢/ للجهات الواردة في الموازنة العامة حسب الأبواب حيث بلغ عدد المناقلاات الصادرة عن السيد وزير المالية (و.ل) /٣٠٨٢/ قرار وتنظيم الاعتمادات حسب البنود والمحافظات حسب كتب مديرية الموازنة وعددها / ٧٠٢ / كتاب.
- تنظيم اعتمادات الباب الثالث للموازنة العامة للدولة لعام /٢٠٢٢/ بموجب قرارات المناقلاة الصادرة عن السيد وزير المالية ومن ثم تفريغ الاستثمارات التي وردت للإدارة وعددها / ٢٤١ / استمارة لعام /٢٠٢١/ ، والمتضمنة الاعتماد الأصلي والنهائي والمنفق بموجب أوامر صرف نظامية وتدقيق مصادر التمويل سواء تمويل صندوق الدين العام أو تمويل ذاتي والمنفق من القروض الخارجية .

- تنظيم اعتمادات ونفقات الوحدات الحسابية المستقلة حسب الأبواب والبنود وإصدار بعض قرارات القبول للجهات الواردة للإدارة لعام /٢٠٢٢/.
- ضبط الاعتمادات ونفقات المجالس المحلية لعام /٢٠٢٢/ مع إصدار قرارات القبول.
- مطابقة الاعتمادات لجميع الجهات الواردة في الموازنة العامة للدولة حسب الباب والبنود والمحافظات مع مديرية توحيد الحسابات في وزارة المالية لعام /٢٠٢٢/.

٤ - مديرية العلاقات العامة والتأهيل والتدريب وضمان الجودة :

تنفيذاً لخطة التأهيل والتدريب والبحث العلمي الموضوعة لعام ٢٠٢٢، قامت مديرية العلاقات العامة والتدريب والتأهيل في الجهاز المركزي للرقابة المالية خلال الفترة (من ٢٠٢٢/١/١ ولغاية ٢٠٢٢/١٢/٣١) بما يلي:

١ - في التدريب المستمر:

واظبت كافة الإدارات في الإدارة المركزية للقطاعات (اقتصادي- إداري - تأشير - تحقيق) وفروع الجهاز في المحافظات على مناقشة المواضيع المعدة من قبل المفتشين على شكل حلقات بحث ومحاضرات موحدة (ضمن الخطة الثقافية خلال الاجتماعات الشهرية) فيما يختص بالقوانين والأنظمة والمواضيع التي تتعلق بعمل الجهاز وذلك ضمن خطة التدريب.

٢ - الدورات في مركز التدريب المصرفي:

دورات لدى مركز التدريب والتأهيل المصرفي (BTC) حيث بلغ عددها /٣/ دورة شارك فيها /٢/ مفتش وإداري من مختلف مديريات الجهاز المركزي للرقابة المالية بالعناوين والتواريخ التالية:

- الجرائم المصرفية والمسؤولية الجزائية للمصارف خلال الفترة (من ٢٣-٢٩/٣/٢٠٢٢) للمفتش فراس الوارد.

- مخاطر التجارة الدولية خلال الفترة (٢٣-٣١/٣/٢٠٢٢) للمفتشة مؤمنة العبدالله.

- برنامج إكسل مبتدئ ومتقدم خلال الفترة (من ١٥/٥/٢٠٢٢ لغاية ١٩/٦/٢٠٢٢) بمعدل ٣ أيام أسبوعياً للعامة ريهام عيد.

٣ - الماجستيرات:

أولاً: استكمالاً لتنفيذ الاتفاقية الموقعة بين المعهد العالي لإدارة الأعمال (HIBA) والجهاز المركزي للرقابة المالية لإحداث ماجستير اختصاص رقابة وتدقيق تم تنفيذ مايلي:

- منح المصداقات وشهادات التخرج للدفعة الأولى للسادة الطلاب والبالغ عددهم /٣٥/ طالباً وللدفعة الثانية والبالغ عددهم /٣٤/ طالباً، وللدفعة الثالثة والبالغ عددهم /٢٣/ طالباً.

- فيما يخص الدفعة الرابعة البالغ عددهم ٣١/ طالباً فقد تم الانتهاء من الفصول الدراسية وتم مناقشة مشاريع تخرجهم ابتداءً من تاريخ ٢٠٢٢/٢/٢٠.
- فيما يخص الدفعة الخامسة والبالغ عددهم ٢٦/ طالباً فقد تم الانتهاء من الفصول الدراسية وتم مناقشة مشاريع تخرجهم ابتداءً من تاريخ ٢٠٢٢/١٢/٤.
- ثانياً: استكمالاً لتنفيذ الاتفاقية الموقعة بين (جامعة تشرين) باللادقية والجهاز المركزي للرقابة المالية لإحداث ماجستير اختصاص رقابة وتدقيق تم تنفيذ مايلي:
- فيما يخص الدفعة الأولى والبالغ عددهم ٢٥/ طالباً تم مناقشة مشاريع تخرجهم في الشهر الاول من عام ٢٠٢٢ وتم منح المصداقات وشهادات التخرج.
- فيما يخص الدفعة الثانية والبالغ عددهم ٢٩/ طالباً تم مناقشة مشاريع تخرجهم في الشهر ٢٠٢٢/١٢.
- ثالثاً: استكمالاً لتنفيذ الاتفاقية الموقعة مع (جامعة حلب) على إحداث ماجستير التأهيل والتخصص اختصاص رقابة والتدقيق تم تنفيذ مايلي:
- فيما يخص للدفعة الأولى والبالغ عددهم ٢٢/ طالباً فقد تم الانتهاء من الفصول الدراسية وتم مناقشة مشاريع التخرج بتاريخ ٢٠٢١/١١/٢٨ و تم منح المصداقات وشهادات التخرج.
- فيما يخص الدفعة الثانية والبالغ عددهم ١١/ طالباً فقد تم الانتهاء من الفصول الدراسية وتم مناقشة مشاريع التخرج بتاريخ ٢٠٢٢/١٢/٤.

٤ - في مجال التدريب الخارجي:

- يستمر الجهاز المركزي للرقابة المالية في الرقابة التعاونية حول (النظم الصحية العامة المرنة والقوية ذات الصلة بالهدف ٣د) وتم إعداد خطة الرقابة وإرسالها عبر منصة التعلم الإلكتروني كما تم إعداد التقرير وقد شارك (زياد الخطيب) من الفريق في الاجتماع الحضوري في تونس لمراجعة مشاريع التقرير خلال الفترة (١٥-١٧-١١-٢٠٢٢).
- يستمر الجهاز المركزي في الندوات عن بعد حول (مبادرة رقابة الشفافية والمساءلة والشمولية في استخدام تمويلات الطوارئ لكوفيد-١٩) وتم إعداد خطة الرقابة وإرسالها عبر منصة التعلم الإلكتروني ومصفوفة النتائج والتقرير، وتم مناقشة مسودة التقرير عن بعد خلال اجتماع عام لكل الفرق بتاريخ ٢٠٢٢/١٢/١٥ وهو قيد الصدور.
- في ظل مشاركة الجهاز المركزي بالمكوّن الثاني من (مبادرة الاستراتيجية - قياس الأداء والإبلاغ)، تم المصادقة على الخطة الاستراتيجية للجهاز (٢٠٢٢-٢٠٢٦) من قبل المجلس

الأعلى للرقابة المالية بعد الموافقة عليها من قبل المنظمة واعتمادها رسمياً بالقرار رقم (١١٧) تاريخ ٣١-٨-٢٠٢٢، وتم نشرها على الموقع الرسمي للجهاز.

• تم البدء بالمكون الثالث من مبادرة الاستراتيجية - قياس الأداء والإبلاغ (التخطيط التشغيلي) بحضور الندوات التدريبية عبر النت بدءاً من تاريخ ١١/٢٩ لغاية ٢٠٢١/١٢/١٥ ممثلاً بفريق الإدارة الاستراتيجية المشكل في الجهاز المركزي.

• يشارك الجهاز في برنامج الرقابة على الهدف الرابع (التعلم الجيد) من أهداف التنمية المستدامة
• يشارك الجهاز المركزي للرقابة المالية في اللقاء التدريبي عن بعد والمهمة الرقابية النموذجية حول (الرقابة المالية للوحدات الاقتصادية في القطاع الصناعي)، وهو بصدد إعداد الخطة وتصديقها لارسالها للمنظمة.

• شارك الجهاز (في المنتدى العربي للتنمية المستدامة لسنة ٢٠٢٢) بعنوان (التعافي والمنعة) خلال الفترة (١٥-٢٠٢٢/٣/١٧)

• شارك الجهاز في اللقاء التدريبي حول (الرقابة على الاستثمارات العامة) خلال الفترة ٢٠٢٢/٥/٢٩ - ٢٠٢٢/٦/٢ الذي استضافه ديوان المحاسبة في المملكة الأردنية الهاشمية حضورياً حيث مثل الجهاز السيد أمجد خدام مدير فرع الجهاز بمحافظة اللاذقية.

• شارك الجهاز في مجموعة عمل (الرقابة على تكنولوجيا المعلومات) حيث بدأ أول اجتماعاته عن طريق النت منذ تاريخ ٢٠٢٢/٦/٩ وقد تم تحويل هذه المجموعة إلى لجنة رئيسية للمنظمة مع اللجان المنبثقة عنها خلال الاجتماع /١٤/ للجمعية العامة للمنظمة في الشهر العاشر، وتم اعتبار الجهاز المركزي للرقابة المالية في سورية عضواً فيها وتم حضور الاجتماع الأول بتاريخ ٢٠٢٢/١٢/٦.

• شارك الجهاز في اللقاء التدريبي حول (تدقيق إيرادات الجمارك) خلال الفترة ٢٧-٢٠٢٢/٦/٢٩ الذي استضافه الجهاز البحريني عن طريق النت حيث مثل الجهاز المفتش (تمام عباس).

• شارك الجهاز في اللقاء التدريبي (مهارات كشف مخاطر الغش والاحتيال من قبل الأجهزة العليا للرقابة) في سلطنة عمان خلال الفترة (٦-٢٠٢٢/٩)

• فوز ثلاث مشاركين من الجهاز في (المسابقة الثالثة عشر للبحث العملي) وهم الأساتذة:

- دارين فارس الجابر لفوزها في المركز الثاني للبحث بعنوان (دور الأجهزة العليا في الرقابة على الاستثمارات العامة).

- زياد ابراهيم الخطيب لفوزه في المركز الرابع لبحثه بعنوان (تقنيات وتحليل ورقابة البيانات الضخمة).

- تغريد الياس علم لفوزها في المركز الخامس للبحث بعنوان (تقنيات وتحليل ورقابة البيانات الضخمة).

- شارك الجهاز في اللقاء التدريبي حول (التخطيط الاستراتيجي على دليل التخطيط الاستراتيجي الصادر عن مبادرة تنمية الانتوساي) خلال الفترة (٤-٨/١٢/٢٠٢٢) .
- قرر المجلس التنفيذي للأربوساي في اجتماعه ٦٥ تاريخ ٢٧/١٠/٢٠٢١ عضوية الجهاز المركزي للرقابة المالية في سورية في (لجنة المخطط الاستراتيجي) وتم حضور الاجتماع التاسع عشر للجنة عن طريق الاتصال المرئي تاريخ ٧/١٢/٢٠٢٢ .



علينا أنت نكافح الهدر والفساد مع الأخذ بعين الاعتبار أن كل عمل فيه نسبة من الخطأ غير المقصود التي يجب أن لاتقلقنا وإنما المطلوب منع تكرارها .

من أقوال السيد الرئيس بشار حافظ الأسد

ثانياً: ادارة الرقابة على القطاع العام الاقتصادي :

الانجاز الفعلي خلال عام ٢٠٢٢:

بلغ عدد الجهات العامة ذات الطابع الاقتصادي الخاضعة لرقابة الجهاز المركزي خلال عام ٢٠٢٢ ما يعادل /١٠١٣/ جهة عامة منها /٢٤٣/ جهة رئيسية (مؤسسة - شركة - منشأة) والباقي البالغ /٧٧٠/ فرعية . وحددت المدة المعيارية لتدقيقها ب /٢٥٨٠/ شهر عمل أنجز منها فعلياً ٢١٧٣ شهر عمل وبمعدل انجاز قدره ٨٤,٢% . إضافة لإنجاز جزء من التراكم الرقابي والمحاسبي حيث بلغ التراكم الرقابي المحاسبي المضاف لخطة عام ٢٠٢٢ ما يعادل ١١٦٦ شهر عمل أنجز منه خلال عام ٢٠٢٢ ما يعادل ٣٧٢ شهر عمل وهي تشكل نسبة ٣٢% تقريباً من التراكم .

وبالتالي يكون الانجاز الفعلي الإجمالي من خطة عام ٢٠٢٢ والتراكم السابق /٢٥٥٢/ شهر عمل ومن خلال تتبع تنفيذ الخطة تبين تدني نسبة التنفيذ لدى بعض الفروع مثل فرعي (ادب - القنيطرة) ويعود السبب الرئيس لتدني التنفيذ الى قلة الكادر البشري لدى الفرعين المذكورين .

كما تبين أن نسبة انجاز التراكم المحاسبي خلال عام ٢٠٢٢ بلغت ٢٦,٥٤% ونسبة الإنجاز من التراكم الرقابي ٥٤,٩% وتم توجيهه وتكليف كافة مديريات وفروع الجهاز المركزي بدراسة التراكم واعداد الدراسة التفصيلية عن واقع التراكم الرقابي والمحاسبي وتحديد اسبابه وبيان المقترحات اللازمة لانجازه بالتنسيق مع الجهات العامة

-وقد بلغ عدد القوائم المالية الواردة للجهاز المركزي خلال عام ٢٠٢٢ للجهات الرئيسية /١٨٧/ جهة تعود لدورات ٢٠٢١ وماقبل وبلغ عدد القوائم المنجزة محاسبياً /١٠٩/ قائمة ونسبة انجاز ٥٨% .

- عدد الجهات التي لم تنجز قوائمها المالية لغاية ٣١/١٢/٢٠٢٢ بلغت ٣٧٤ جهة تم ابلاغها مفصلة للسادة الوزراء المعنيين لاتخاذ الاجراءات اللازمة لانجازها بالتنسيق مع الجهاز المركزي.

ولدى دراسة واقع التراكم الرقابي والمحاسبي تبين انه يعود للأسباب التالية :

١- قلة الكوادر المالية والمحاسبية لدى العديد من الجهات العامة ما يؤدي الى التأخر في إعداد الحسابات والقوائم المالية .

إضافة إلى عدم موافاة الجهاز المركزي بالقوائم المعدلة بعد استبعاد ومعالجة الأصول والعهد الشخصية المفقودة والمسروقة والمدمرة خلال الحرب على سورية ووفق

تعاميم وبلاغات رئاسة مجلس الوزراء لاسيما التعميم رقم ٤٥ لعام ٢٠١٥ والإجراءات التي تضمنها لانجاز القوائم المالية والحسابات .

٢- عدم إمكانية التواصل بين إدارات الجهات العامة وبعض فروعها في المحافظات نتيجة ظروف الحرب وخروج بعض الفروع عن الخدمة وتدمير أصولها وسرقة ممتلكاتها .

٣- عدم إمكانية إصدار كتب القبول لبعض فروع الشركات والمؤسسات العامة في بعض المحافظات بسبب فقدان الوثائق لدى تلك الفروع وعدم إمكانية الوصول إليها مما يعيق إصدار قرارات القبول للجهات العامة الرئيسية .

٤- دمج بعض الشركات والمؤسسات مع بعضها قبل تسوية وضعها المالي والمحاسبي قبل الدمج الأمر الذي أدى إلى عدم إمكانية إعداد القيد الافتتاحي للشركات والمؤسسات المحدثّة ما لم يتم دراسة واعتماد وقبول حسابات تلك الشركات قبل الدمج مثال ذلك : " السورية للحبوب - السورية للتجارة "

ويتابع الجهاز المركزي انجاز الحسابات بعد ان تم اعداد واعتماد البرامج الزمنية بالتنسيق مع السادة الوزراء المعنيين .

الإجراءات المتخذة من قبل الجهاز المركزي لمعالجة التراكم الرقابي والمحاسبي .

تم تحديد وحصر كافة الجهات العامة التي لديها تراكم رقابي أو محاسبي وتم مخاطبة الوزارات المعنية بذلك لتشكيل اللجان المركزية والفرعية لمعالجة وضع الأصول الثابتة وتعديل الميزانيات والقوائم المالية المنجزة سابقاً والتي لم تعالج أصولها المفقودة والمدمرة والمسروقة ، والجهاز المركزي حالياً بصدد متابعة كافة الجهات العامة الرئيسية التي لديها تراكم محاسبي ورقابي والتي تعرضت أصولها وممتلكاتها للتخريب والدمار نتيجة ظروف الحرب وذلك بهدف معالجة وضع الأصول المدمرة والمسروقة والمفقودة عن طريق اللجان المركزية والفرعية واعداد القوائم المالية الصحيحة والتي تعبر عن الواقع وتقديمها للجهاز المركزي ليتم دراستها وتدقيقها واعتمادها اصولاً .

المبالغ المكتشفة والمستردة نتيجة الاخطاء خلال تنفيذ المهام الرقابية ودون اجراء تحقيق:

خلال تنفيذ خطة عام ٢٠٢٢ على اعمال الجهات العامة ذات الطابع الاقتصادي والخاضعة لرقابة الجهاز نورد جدول بإجمالي المبالغ الواجبة الاسترداد والمستردة فعلاً لكافة الجهات الاقتصادية الرئيسية والفرعية بالمحافظات نتيجة أعمال التدقيق الدوري وفق الآتي :

| مبالغ مستردة | | | مبالغ مطلوب استردادها | | | الادارة /الفرع |
|--------------|--------|---------------|-----------------------|---------|---------------|----------------|
| يورو | دولار | ل.س | يورو | دولار | ل.س | |
| ٠ | ٠ | ٧,٧٣٨,٠٧٩ | ٠ | ٠ | ٥٤٠,٤٧٥,٣٦٦ | إقتصادي أول |
| ٠ | ٠ | ٩,٠٤٦,٧٤٧ | ٠ | ٠ | ١,٥٧٥,٦٩٥,٦٦٦ | إقتصادي ثاني |
| ٠ | ٠ | ٢,٣٥١,١٣٤,٣٧٤ | ٠ | ٠ | ٢,٦٨٦,٢٩٨,٥٩٣ | إقتصادي ثالث |
| ٠ | ٠ | ٠ | ٠ | ٠ | ١٩٤,٢١٨,٩٧٤ | إقتصادي رابع |
| ٠ | ١٠٠ | ٦٢,٤٦٩ | ٠ | ١٠٠ | ٦٢,٤٦٩ | إقتصادي خامس |
| ٠ | ٠ | ٤١٥,٠٨٣,٠٦٦ | ٠ | ٠ | ٩٠٠,٩٦٣,٥٧٢ | حلب |
| ٠ | ٠ | ٣,٨٣٠,١٣٧ | ٠ | ٠ | ٤٠٢,٢٣٨,٩٢٣ | حمّاه |
| ٠ | ٢١,٦٢٨ | ٧٤٥,٨٨٥,٤٥٧ | ٨٩,٦٢٨ | ٧٨٣,٠٠٠ | ٢,٧٥٣,٥١٨,٢٨٣ | اللاذقية |
| ٠ | ٠ | ٢٧,٠٤٠,٥٥٥ | ٠ | ٠ | ١٧٠,٨٢٩,٥٠٧ | طرطوس |
| ٠ | ٠ | ٢,٢٣٣,٤٢٢ | ٠ | ٠ | ١٥,٨٨٧,٣٥٠ | حمص |
| ٠ | ٠ | ٥,٦٧٧,٢٥٨ | ٠ | ٠ | ٣٣,٢٦٠,٨٧٦ | الحسكة |
| ٠ | ٠ | ١٧,١٨١,٩٩٠ | ٠ | ٠ | ٤٢,٦٥٦,٢٦٨ | درعا |
| ٠ | ٠ | ١٨,٤٢١ | ٠ | ٠ | ٥٣,٧٥٩,٧٤٤ | السويداء |
| ٠ | ٠ | ٠ | ٠ | ٠ | ٤,٦٠٣,٧٢٣ | الرقّة |
| ٠ | ٠ | ٣٩,٦٣٠,٩١٧ | ٠ | ٠ | ٤٢,٢٢٤,٤٩٤ | دير الزور |
| ٠ | ٠ | ١,١٦٥,٧٢١ | ٠ | ٠ | ٢,٠٣٢,٣٣٧ | إدلب |
| ٠ | ٠ | ٠ | ٠ | ٠ | ٢٧,٠٠٠,٠٠٠ | القنيطرة |
| ٠ | ٢١,٧٢٨ | ٣,٦٢٥,٧٣٦,٩١٣ | ٨٩,٦٢٨ | ٧٨٣,١٠٠ | ٩,٤٤٥,٧٢٦,١٤٥ | المجموع |

أهم الصعوبات التي واجهت الجهاز المركزي للرقابة المالية خلال تنفيذ خطة عام ٢٠٢٢:

١) عمليات الدمج بالمؤسسات والفصل عنها مجددا تؤدي إلى إرباكات مالية وإدارية في الجهات العامة وتداخلات مالية بين الجهات العامة وتأخر انجاز الحسابات الختامية خاصة في ظل وجود تراكم محاسبي لدى هذه الجهات قبل الدمج .

٢) ضعف الكادر الإداري والمالي لدى الجهات العامة يؤدي إلى تأخير وتسويق تنفيذ بعض الملاحظات الواردة بالتقارير وفي هذا الصدد نشير إلى أنه صدر عن المجلس الأعلى للرقابة المالية القرار رقم ٢٤ تاريخ ٢٩/١٢/٢٠١٩ المتضمن تفويض فروع الجهاز المركزي بالتحقيق بأسباب عدم الرد أو عدم تنفيذ ملاحظات الجهاز المركزي .

٣) التأخر في معالجة أسباب الخسائر وعدم تنفيذ الجهات العامة ذات الطابع الاقتصادي لبعض مقترحات الجهاز المتعلقة بالتحقيق بأسباب خسارتها للحد والإقلال من هذه الخسائر.

٤) عدم إنجاز بعض الجهات العامة ذات الطابع الاقتصادي لحساباتها وقوائمها المالية ضمن المدة المحددة وبالتالي عدم معرفة نتائج الدورة المالية من ربح أو خسارة .

٥) عدم تجاوب بعض الجهات العامة في تنفيذ ملاحظات الجهاز مما يعيق إصدار قرارات أو كتب القبول لحساباتها، ويقوم الجهاز بالتأكيد على تنفيذ الملاحظات ليتمكن من إصدار قرارات وكتب القبول وفي حال عدم الرد على الملاحظات يتم التحقيق مع المعنيين بأسباب عدم الرد .

ولمعالجة تلك الصعوبات قدم الجهاز عددا من المقترحات تأييدت من قبل السيد رئيس مجلس الوزراء وصدر بناءً عليها التعميم رقم ١/١٩٩١ تاريخ ١٢/٢/٢٠٢٣ ومن أهم تلك المقترحات والتوصيات :

١- التأكيد على كافة جهات القطاع العام الاقتصادي لإنجاز حساباتها وقوائمها المالية ضمن المدة المحددة

بالنظام المحاسبي الموحد حيث سيتم اتخاذ كافة الاجراءات المحددة بتعميم رئاسة مجلس الوزراء رقم ٨/م و لعام ١٩٩٨ في حال التأخر في انجاز الحسابات وتقديمها للجهاز المركزي .

٢- التأكيد على ضرورة التزام كافة الجهات العامة بالتعاميم الصادرة عن رئاسة مجلس الوزراء والتي أهمها التعميم ٢٦٨ لعام ٢٠١٨ والتعميم ١٤٦٠١ تاريخ ١٣/١٠/٢٠١٩ والتعميم رقم ١٥/١٢١ تاريخ ١٣/٣/٢٠١٤ وتحميل إدارات تلك الجهات مسؤولية عدم الالتزام بالتعاميم المشار إليها أعلاه .

٣- إلزام الجهات العامة بتطبيق التعميم رقم ٤٥/ لعام ٢٠١٥ لإنجاز القوائم المالية والحسابات الختامية للجهات العامة التي تضررت أصولها وممتلكاتها نتيجة الأزمة وتسجيل القيود المحاسبية المتعلقة بها وفق

تعميم السيد وزير المالية رقم ٧٤٠/٧/١٣/٢٠١٨ تاريخ ١٠/٤/٢٠١٨ وموافاة الجهاز المركزي بنسخة عنها بعد اعتمادها بصورة مبدئية باجتماع مجلس الإدارة أو اللجنة الإدارية المنعقدة برئاسة الوزير المختص أصولاً

٤- توجيه كافة الوزارات التي لم تقم بتشكيل اللجان الفرعية والمركزية لتاريخه بالإسراع بتشكيلها وفق ماتضمنه بلاغ السيد رئيس مجلس الوزراء رقم ١٥/٣٩/ب تاريخ ٢/١١/٢٠٢١ ومعالجة الأصول المفقودة والمسروقة والمدمرة واتخاذ الاجراءات اللازمة حيالها لتسوية قيودها أصولاً .

٥- التأكيد على التقيد بمضمون التعميم رقم ١٥/٣٩٦ تاريخ ٢٣/٧/٢٠٢٠ والمنتهي إلى تكليف الجهاز المركزي للرقابة المالية بمتابعة حسن تنفيذ وإصدار قرارات القبول .

٦- توجيه كافة الوزارات التي يوجد تراكم لدى الجهات العامة التابعة لها باعداد البرامج الزمنية اللازمة لانجاز التراكم ووفق ماتضمنه قرار السيد رئيس مجلس الوزراء رقم ٨/م . ر لعام ١٩٩٨ وبالتنسيق العاجل والفوري مع الجهاز المركزي وتحميل إدارات المؤسسات والشركات والمنشآت غير الملتزمة كامل المسؤولية واتخاذ كافة الإجراءات بحق المقصرين وفق ماتضمنته تعاميم وبلاغات رئاسة مجلس الوزراء بهذا الخصوص.

ثالثاً: ادارة الرقابة على جهات القطاع العام الاداري :

بلغ عدد الجهات العامة ذات الطابع الإداري الخاضعة لرقابة الجهاز خلال عا ٢٠٢٢ مايعادل / ٢٣٥٧ / جهة عامة

- بلغت نسبة الانجاز من الخطة ٩٣% ومن التراكم الرقابي ٤٠% من الخطة السنوية لعام ٢٠٢٢

- بلغت التقارير المنجزة والصادرة / ١٥٤٤ / تقرير .

- بلغ عدد قرارات القبول الصادرة / ١٦٩٥ / قرار قبول .

المبالغ المكتشفة والمستردة نتيجة الاخطاء خلال تنفيذ المهام الرقابية ودون اجراء تحقيق:

- نتيجة التدقيق الرقابي تبين بأن المبالغ المكتشفة الواجبة الاسترداد والمستردة فعلاً لكافة الجهات العامة ذات الطابع الإداري في المديريات والفروع بالمحافظات كما يلي :

| المبالغ المكتشفة فعلاً (ل.س) | المبالغ المطلوب استردادها | | | | الادارة / الفرع |
|------------------------------|---------------------------|-------|------|-----------|-----------------|
| | يوان | دولار | يورو | ل.س | |
| ٤٤١٣.٣٦٦٦ | | | | ٧٣٨٣.٧٢٥٨ | اداري ١ |
| ١.٤٣٤٦.٥٠ | | ٢٢٧٥٢ | | ١٦٢٨٩٦٧٦٤ | اداري ٢ |
| ٠ | | | | ٢٧٤٥٩٥١٩ | اداري ٣ |

| | | | | | |
|------------|-------|-----------|-----------|------------|-----------|
| ٢١٣٦٧٩٢١٢ | | | | ٨٩٩٣٣١٦٣٠ | اداري ء |
| ١١٨٥٢٥٠٦ | | | | ٢٩٥٦٦١١٨٨ | طرطوس |
| ٣٢٦٠٤٨٧٢٦ | ١٠٥٣٦ | ٦٦٥١٨٧,١٦ | ١٦١١٣٣,٢٢ | ٣١٩٧٨٩٩٣١٧ | اللاذقية |
| ٤٥٥٥٢٠١٧ | | | | ١٢٠١٠٨٢٠٢ | حمص |
| ٤٠٦٢٢٧٥٣٦ | | ١٥٣٥٤٠ | | ٧٢٨٥٩٢٩٦٥ | حلب |
| ٤٩٥٠١٩٠ | | | | ١٩٣٤٦٧٩٤٠ | حمه |
| ٤٥١١٧٣ | | | | ١٢٠١٣٤٣ | السويداء |
| ٨١٥٦٢٠٣٢ | | | | ١٥٨٢٣٤٢٩٤ | درعا |
| ٣٩٦٣٢٢٨ | | | | ٥٧٣٥٥٩٧٥ | رقه |
| ٨٩٢٤٩٢ | | | | ١٤٤٧٢٨٢٣ | ادلب |
| . | | | | ٣٠٥٢٠٠ | دير الزور |
| . | | | | ٦٢٨٠٥٠٢٢ | القنيطرة |
| ٣٣٦٤٦٣٢٦ | | | | ٢٣١٠٠٣٤٦ | الحسكة |
| ١٦٧٤٤٧٥١٥٤ | ١٠٥٣٦ | ٨٤١٤٧٩,١٦ | ١٦١١٣٣,٢٢ | ٦٦٨١١٩٩٧٨٦ | إجمالي |

- بلغت المبالغ المطلوب استردادها خلال عام ٢٠٢٢ مبلغ / ٦٦٨١١٩٩٧٨٦ / ليرة سورية ومبلغ / ١٦١١٣٣ / يورو ومبلغ / ٨٤١٤٧٩ / دولار ومبلغ / ١٠٥٣٦ / يوان.

- بلغت المبالغ المستردة فعلاً خلال عام ٢٠٢٢ مبلغ / ١٦٧٤٤٧٥١٥٤ / ليرة سورية .

الإجراءات المتخذة من قبل الجهاز المركزي للرقابة المالية لمعالجة التراكم:

تم إبلاغ الجهات العامة ذات الطابع الإداري التي لم تنجز حساباتها المالية عن الأعوام المذكورة لاتخاذ ما يلزم لانجازها وتقديمها للجهاز المركزي وتقوم الإدارات المديرية والفروع المختصة في الجهاز المركزي بمتابعة إنجاز هذه الحسابات في ضوء التعاميم ذات الصلة الصادرة عن رئاسة مجلس الوزراء.

أهم الأسباب التي حالت دون إصدار قرارات القبول :

- ١- عدم صدور قرارات قبول في بعض المحافظات بسبب الظروف الراهنة أو عدم اعتماد مشاريع قرارات القبول للدورات المالية السابقة لعدم استكمالها أصولاً.
- ٢- عدم انجاز الحسابات المالية واجراء المطابقات المصرفية لبعض الجهات العامة بسبب الأوضاع الحالية وذلك للأسباب التي أوردتها بعض الجهات نذكر منها :

- عدم إمكانية التواصل بين الإدارات العامة وبعض فروعها بالمحافظات بسبب الأوضاع الحالية .
- خروج بعض الجهات العامة عن الخدمة بشكل نهائي .
- عدم إمكانية إجراء المطابقات اللازمة بين الفروع والإدارة العامة وكذلك الفروع وفيما بينها .
- ضعف الكوادر المالية والمحاسبية في الكثير من الجهات العامة .
- عدم التزام الجهات العامة بالرد على التقارير ضمن المواعيد المحددة والتأخر في معالجة الأخطاء الواردة في قيودها المالية المنوه عنها بتقارير الجهاز .
- عدم إحالة ضبوط الشرطة المنظمة من قبل الجهات العامة والمتضمنة وقائع فقدان السجلات والقيود إلى اللجان المركزية في المحافظات لإجراء اللازم بخصوصها .

المقترحات الصادرة عن الجهاز المركزي بهذا الخصوص:

١- إلزام الجهات العامة بتطبيق التعميم رقم ١٥/٦١٥/ تاريخ ٢٠١٩/٧/٢٩ والمتضمن الاجراءات الواجب اتباعها من أجل متابعة اصدار قرارات القبول اللازمة للوحدات الحسابية المستقلة التي تدخل بالموازنة العامة للدولة وفق مبدأ الصوافي ووحدات الإدارة المحلية لناحية مايلي :

✓ الالتزام بالبلاغ رقم ١١/٢٧/ب.ع تاريخ ٢٠٠٨/١٢/٢٤ المتضمن التعليمات المتعلقة بالتنظيم الحسابي للوحدات الحسابية المستقلة ، والعلاقة مع وزارة المالية والجهاز المركزي للرقابة المالية.
✓ التقيد بمسك السجلات الخاصة بحساب الأمانات والسلف وفق الأصول القانونية متضمنة الأرصدة المدورة في بداية العام . وحركة المقبوضات والمدفوعات ، والأرصدة المدورة في نهاية العام .
✓ عدم اللجوء لاستخدام أرصدة الأمانات في عقد وتصفية النفقات لتلافي عجز في ذلك الحساب.
✓ الفصل بين حسابي الإيرادات والأمانات والتميز بينهما عند تنظيم القيود والسجلات المحاسبية.
✓ إدراج وفر الإيرادات الذاتية السنوية ضمن الوفر الفعلي المدور.
✓ التقيد بأحكام القانون المالي الأساسي الصادر بالمرسوم التشريعي رقم /٥٤/ لعام ٢٠٠٦ والمرسوم رقم /٤٨٨/ لعام ٢٠٠٧ المتضمن النظام المحاسبي للجهات العامة ذات الطابع الإداري ووحدات الإدارة المحلية.

٢-التقيد التام من قبل الجهات العامة صاحبة العلاقة بإرسال ضبوط الشرطة المنظمة بواقعة فقدان القيود والسجلات إلى اللجان المركزية في المحافظات من أجل متابعتها أصولاً مع اللجان الرقابية المركزية .

رابعاً : الإدارة الفنية للرقابة على صكوك العاملين

نورد فيما يلي نتائج أعمال إدارة الرقابة على الصكوك في المركز والفروع في المحافظات:

- تقوم الادارة الفنية بالرقابة المسبقة على الصكوك التي تصدرها الجهات العامة من (تعيين - نقل - اعادة للعمل والرقابة المسبقة على صكوك منح المعاشات - التعويضات للمدنيين والعسكريين ومن في حكمهم أو للعاملين في القطاع الخاص والمشارك والرقابة اللاحقة على الترفيعات الدورية .
تتبع للإدارة الفنية بالتأشير (٥ مديرية فرعية + ١٢ قسم للتأشير بالمحافظات)
- تعمل الادارة الفنية على متابعة المديرية الفرعية وفروع الجهاز بالمحافظات من خلال الزيارات الميدانية ومتابعة تنفيذ التعليمات الخاصة بالعمل ومعالجة الحالات التي تعرض على الفروع وعقد ورشات العمل والقاء المحاضرات
- قامت الادارة الفنية بإصدار اوامر ادارية منذ بداية عام ٢٠٢٢ تتضمن توزيع العمل بالمديريات الفرعية
- مجموع المنجز: بلغت الصكوك الواردة الى المديرية والفروع ٢٣٠٩٣١ / صك تم دراسة وتأشير مايعادل / ٢٣١٥٣٧ / صك أي بنسبة انجاز ٩٩,٧ %

✓ أهم الملاحظات على الجهات العامة فيما يتعلق بالرقابة على الصكوك:

- عدم مراعاة الملاكات العددية والأنظمة الداخلية أحياناً في إشغال الوظائف وخاصة في حالات النقل.
- التأخر في عرض الصكوك الخاضعة للرقابة السابقة على إدارات التأشير والمباشرة .
- النقص في بعض الوثائق والثبوتيات أو فقدانها .
- ضعف الكادر الإداري لدى الجهات العامة وخاصة لدى مديريات التنمية الإدارية .
- التأخر في إصدار صكوك ترفيع العاملين إلى ما بعد الشهر الأول.
- عدم تقيد بعض الجهات العامة بنماذج الصكوك المعممة من قبل رئاسة مجلس الوزراء .
- عدم تدوين كافة الوقوعات الوظيفية وخاصة الغياب والإجازة الخاصة بلا أجر في سجلات الخدمة مما يؤثر على حساب مدد الترفيع إضافة إلى عدم الدقة أحياناً في البيانات الشخصية للعامل .
- تقديم بيانات من قبل بعض الجهات العامة غير صحيحة مما يؤدي إلى إصدار صكوك لاتتوافق والقوانين والأنظمة النافذة وخاصة الإجازات الخاصة بلا أجر والغياب .
- عدم توافق بعض الأنظمة الداخلية مع الملاكات العددية لبعض الجهات .
- عدم إصدار ملاكات عددية لبعض الجهات العامة أو إعادة توزيع الاملاكات العامة بما يتناسب مع المؤهلات العلمية الجديدة والمسميات الوظيفية .

✓ أهم الملاحظات على الصكوك التأمينية:

- عدم وضوح الصكوك التي تصدرها فروع المؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية وعدم تقيد المؤسسة بالصكوك النموذجية التي اعتمدت من المؤسسة والجهاز .
- إرفاق وثائق وبيانات غير صحيحة مما يرتب عليها منح مستحقات تأمينية (إصابات عمل - وفاة)
- عدم الدقة في تطبيق أحكام القانون رقم /٢٨/ لعام ٢٠١٤ .
- عدم التقيد بأحكام المادة /٣٩/ من قانون التأمينات الاجتماعية المتعلقة بضبط الشرطة .
- عدم اعتماد سجلات صحية للعمال في منشآت القطاع الخاص .
- عدم وجود آلية واضحة لتطبيق الازدواج التأميني .
- عدم اعتماد آلية واضحة لتطبيق مرسوم الأعمال الشاقة والخطرة من خلال تصنيف المشمولين بأحكامه والمؤيدات التي تثبت الممارسة والاستمرار بالأعمال الشاقة والخطرة .
- عدم تقيد مؤسسة التأمينات الاجتماعية بتعميم رئاسة الجهاز رقم (٢٥٨) ر تاريخ ٢٧/١١/٢٠١٩ المتضمن عدم إضافة أي عبارات أو تعديل بخط اليد على الصكوك الخاضعة للتأشير .



ماضون في عملية مكافحة الفساد وفي توسيع دائرة المحاسبة
لتشمل جميع المسيئين إلى مصالح الشعب والوطن .

من أقوال السيد الرئيس بشار حافظ الأسد

الخاتمة

في ختام التقرير يمكن استنباط أهمية الدور الذي يقوم به الجهاز المركزي باعتباره الجهاز الفني المتخصص القادر على تحمّل مسؤولية الرقابة على القطاع العام والتحقق من كفاءة سير العمل والإنتاج وسعيه الدائم للحفاظ على مبدأ سيادة القانون والاهتمام بما تم إنجازه من الخطط الموضوعة وتقييمها وتحديد الثغرات والانحرافات لمعالجتها من قبل المعنيين بذلك .

وهنا نودّ أن نشير إلى ضرورة تبني مفهوم الرقابة الذاتية من خلال التوعية المستمرة لكافة العاملين وبمختلف المستويات ليكونوا شركاء الجهاز المركزي في تصحيح الأخطاء و محاسبة من تقصّد ارتكابها ومحاربة الفاسدين بمختلف مفاصل العمل الحكومي ، وليكن الرقيب الأساسي لكل منا الضمير والانتماء الوطني والمصلحة الوطنية العليا .

فالرقابة التي يمارسها الجهاز المركزي يجب أن تكون نمطاً من أنماط السلوك البشري وأن تنبع من ذات الإنسان لا أن تفرض عليه .

ونؤكد أن الجهاز المركزي كمؤسسة رقابية لم ولن يهدف إلى تصيّد الأخطاء فالخطأ ملازم لأي عمل يقوم به الإنسان وهو ليس عيباً بحد ذاته إن لم يكن متعمداً وهو في هذا السياق قابل للمعالجة والتوجيه والتصحيح ، أما ارتكاب الأخطاء عن عمد لتحقيق منافع أو غايات شخصية يوجب علينا اتخاذ كافة الإجراءات القانونية لمحاسبة مرتكبيها مستقبلاً وعلينا أن نوضح بأن الهدف الأساسي من عمل الجهاز المركزي هو مساعدة الجهات العامة وليس محاسبتها على الأخطاء غير المتعمدة وتبقي العقوبات والإجراءات المتخذة من قبل الجهاز هي وسيلة لمنع تكرار ارتكاب المخالفة ومحاسبة من تعمد ارتكابها ونأمل أن يكون الجميع من عاملين في الدولة ومواطنين ومسؤولين شركاء لنا في تحديد وبيان الثغرات القانونية أو الأخطاء المرتكبة أو كشف حالات الفساد والتعدي على المال العام ليتم معالجتها وفق الأصول القانونية وصولاً إلى بناء سد منيع لحماية المال العام والمصلحة الوطنية وتحقيق أهداف التنمية المستدامة وبما ينعكس إيجاباً على حياة المواطنين .